بلاغة القرآن في استعمال الخبر بمعنى الإنشاء والإنشاء بمعنى الخبر

إعداد

د. خالد بن نواف بن أحمد الشوحة

الأستاذ المشارك في قسم الدراسات الإسلامية

جامعة الجوف/المملكة العربية السعودية

د. خالد بن نواف بن أحمد الشوحة

- أستاذ مشارك في قسم الدراسات الإسلامية، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة الجوف.
- حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة اليرموك بالأردن بأطروحته: الحوار مع الآخر في القرآن الكريم عند المفسرين والمفكرين المعاصرين.
- حاصل على درجة الماجستيرمن الجامعة الأردنية بالأردن بأطروحته: الاتجاه العقدي في تفسير الإمام الألوسي.

ملخص بحث:

(بلاغة القرآن الكريم في استعمال الخبر بمعنى الإنشاء والإنشاء بمعنى الخبر)

تناول هذا البحث أسلوباً من أساليب القرآن الكريم الذي يظهر إعجازه البياني، ألا وهو استعمال الخبر بمعنى الإنشاء والإنشاء بمعنى الخبر، وقد بين الباحث فيه جانباً من جوانب براعة القرآن الكريم في استعمال هذا الأسلوب البديع البليغ، وما ينتج عنه من فوائد فقهية وعقدية وقصصية وتربوية ونحوها.

ويتألف البحث من تمهيد وخمسة مباحث، حقق الباحث فيها معنى الخبر والإنشاء لغة واصطلاحاً، ثم عرض لاستعمال الخبر بمعنى الإنشاء، واستعمال الإنشاء بمعنى الخبر، ثم بين الباحث أثر اختلاف القراءات القرآنية المتواترة في اختلاف دلالة حمل الآية على الخبر أو الإنشاء، كما عرض لأثر استعمال هذا الأسلوب في الجانب النحوي والإعرابي وصلوح اللفظ الواحد للدلالة على الخبر والإنشاء معاً، بما يثري المعنى، ويدلل على أن من وجوه إعجاز القرآن البياني قلة اللفظ وكثرة المعنى، وهو ما يسمى عند البلاغيين بإيجاز القصر، والله تعالى أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الكريم، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن القرآن الكريم قد حاز قصب السبق في فصاحة الألفاظ وبلاغة النظم والتراكيب، ووصل إلى تمام الإتقان والوفاء بحق البيان، ومن تمام هذا الإتقان ما ألف من أسلوبه في قصد اللفظ ووفرة المعنى، حيث كان القرآن الكريم يعمد إلى المعاني الكثيرة الوفيرة ويشكلها في ألفاظ قليلة، وكان من أساليب هذه الصناعة الإعجازية استعمال القرآن للخبر بمعنى الإنشاء والعكس، مما أضاف إلى لغة الضاد بلاغة فوق بلاغتها، في أجزل لفظ وأبرع نظم وأبلغ تركيب.

وعندما نظرت في مواطن هذا الأسلوب في القرآن الكريم أحببت أن أفرده بهذا البحث؛ نظراً لأهميته ولما فيه من فوائد بلاغية وعقدية وفقهية ونحوية وغيرها، أفدناها من بلاغة استعمال القرآن الكريم لهذا الأسلوب.

وقد عرضت في المبحث الأول منه لاستعمال الخبر بمعنى الإنشاء، وفي الثاني استعمال الإنشاء بمعنى الخبر، ثم بينت في الثالث أثر اختلاف القراءة في الآية الواحدة على حمل دلالتها على الإنشاء والخبر، وعرضت في المبحث الرابع أثر استعمال الإنشاء بمعنى الخبر والخبر بمعنى الإنشاء على حركة الكلمة واختلاف إعرابها، ثم ألمحت في الخامس إلى براعة القرآن الكريم في استخدام الكلمة نفسها إنشاء وخبراً في الموضع الواحد، ثم ذكرت في الخاتمة أبرز النتائج التي وصلت إليها. والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، والله الهادي إلى سواء السبيل.

التمهيد: مفهوم الخبر والإنشاء

قبل أن أشرع في بيان مباحث هذا الموضوع لا بد أن أقدم تعريفاً لمصطلحي الخبر والإنشاء، وخاصة أن في ما اشتهر من تعريفهما نظراً كبيراً سيأتي بيانه في التعريف، فأقول:

الخبر لغة:

يدور معنى الخبر في اللغة على الإعلام والإنباء، قال ابن فارس: "الخاء والباء والراء أصلان: فالأول العِلم، والثاني يدل على لينٍ ورَخاوة وغزْرٍ. فالأول الخُبْر: العِلْم بالشَّيءِ. تقول: لي بفلان خِبْرَةٌ وخُبْرٌ. والله تعالى الخَبير، أي العالِم بكلِّ شيء. وقال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر،١٤]. والأصل الثاني: الخَبْراء، وهي الأرض الليِّنة"[(١)].

وقال صاحب اللسان: «الخبر: النبأ، والجمع: أخبار، وأخابير جمع الجمع... وخبّره بكذا وأخبره: نبأه» [(٢)]. وقال أيضاً: «الخَبَر: ما أتاك من نبأ عمن تستخبر...، واستَخْبَرَه: سأله عن الخبر، وطلب أن يخبره، ويقال: تَخَبَّرت الخبر واستَخْبَرْتُه... وتَخَبَّرت الجواب واستَخْبَرْتُه، والاستخْبَار والتَّخَبُّر: السؤال عن الخبر»[(٣)].

قلت: ولعل ما ذكره ابن فارس أكثر دقة مما ذكره صاحب اللسان، وذلك

(١) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، مادة خبر (٢/ ٢٣٩).

(٢) ابن منظور: لسان العرب، مادة (خ ب ر)، (٤/ ٢٢٦)

(٣) المرجع السابق.

أن النبأ خبر خاص، وليس هو مطلق الخبر، فهو الخبر المهم ذو الشأن الكبير، ويدل على ذلك مادة الكلمة الدالة على الارتفاع والعلو. وقد اختصر ذلك في «الصاحبي» فقال: «أما أهل اللغة فلا يقولون في الخبر أكثر من أنه إعلام، تقول: أخبرته، أُخْبِره، والخبر هو العلم» [1].

الإنشاء لغة:

أما الإنشاء فيدور معناه في اللغة على الإحداث والارتفاع. قال ابن فارس: «النون والشين والهمزة أصلٌ صحيح يدلُّ على ارتفاعٍ في شيء وسمو» [2]. وقال الراغب: « النَّشْءُ والنَّشْأَةُ: إِحداثُ الشيءِ وتربيتُهُ»[3].

قلت: وعلاقة المعنيين اللغويين للإنشاء مترابطة بترتب أحد المعنيين على الآخر، فالارتفاع وهو الظهور مترتب على الإحداث، والإحداث يلزم منه الظهور.

الخبر والإنشاء اصطلاحاً:

اختلفت كلمة النظار والعلماء قديماً وحديثاً في معنى الخبر والإنشاء، وخير من عرض الخلاف الإمام السيوطي رحمه الله ومن جملة ما ذكر قوله: "قال القاضي أبو بكر والمعتزلة: الخبر: الكلام الذي يدخله الصدق والكذب ... وقيل: الذي يدخله التصديق أو التكذيب... وقال أبو الحسين البصري: كلام يفيد بنفسه نسبة... وقيل: الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر

---

(١) ابن فارس: الصاحبي ص (١٣٣).

(٢) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة (٥/ ٤٢٩).

(٣) الراغب: مفردات القرآن، مادة (ن ش أ) (٨٠٧).

من الأمور إلى أمر من الأمور نفياً أو إثباتاً...، وقيل: القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي أو الإثبات"[1].

وقال الخطيب القزويني: "اختلف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب، فذهب الجمهور إلى أنه منحصر فيهما، ثم اختلفوا فقال الأكثر منهم صدقه: مطابقة حكمه للواقع، وكذبه: عدم مطابقة حكمه له، هذا هو المشهور وعليه التعويل وقال بعض الناس صدقه: مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر صوابا كان أو خطأ، وكذبه: عدم مطابقة حكمه له"[2].

وعند التأمل فيما فيما تقدم وفي غيرها من أقوال أهل العلم يظهر أن ثمة تعريفين اثنين هما أشهر ما قيل في معنى الخبر والإنشاء هما:

الأول: الخبر: ما احتمل الصدق والكذب، وما عداه فهو الإنشاء.

الثاني: الخبر: ما احتمل الصدق والكذب لذاته، وما عداه فهو الإنشاء.

قلت: والسبب في هذا الخلاف أن التعريف يجب أن يكون جامعاً مانعاً ـ كما يقول علماء البحث والمناظرة [3]، ولكن عند فحص هذه التعريفات المشهورة نجدها تتصادم مع أخبار نجزم أنها أخبار، ونجمع مع هذا الجزم جزماً آخر بأنها صادقة؛ ويستحيل أو يمتنع أن تكون كذباً بوجه من الوجوه، كالأخبار الواردة عن الله تعالى، أو ما صح عن رسوله الكريم ـ

(١) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٢٠٤) بتصرف، وانظر الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام (٢/ ١٥). وشرح الكوكب المنير: ابن النجار (٢/ ٢٩٣-٢٩٧).

(٢) القزويني: الإيضاح (١/ ١٧).

(٣) انظر: الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام (٣/ ٣٠). الشنقيطي: فن المنطق (٣٦).

صلى الله عليه وسلم ـ، كما أن في بعض هذه التعريفات ما لا تستقيم نسبته إلى الله تعالى أو إلى رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم، وذلك من وجهين:

الأول: أن قولهم احتمال الكذب خيار مرفوض، يوهن التعريف لأنه غير منطبق، ولا يمكن أن ينطبق على كلام الله تعالى وكلام رسوله الكريم، والتعريف ينبغي أن يكون جامعاً مانعاً.

الثاني: أن أصحاب التعريفات وإن كنا نجزم أنهم يوقنون ويقرون ان كلام الله تعالى وكلام رسوله الكريم لا يحتملان الكذب، إلا أنه لا يليق أن نجمع كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم مع كلام غيرهما مما يحتمل الكذب. ولذلك يقول الآمدي: " فأما ما يعلم صدقه فمنه ما يعلم صدقه بمجرد الخبر كخبر التواتر وما يعلم صدقه لا بنفس الخبر بل بدليل يدل على كونه صادقا كخبر الله وخبر الرسول فيما يخبر به عن الله تعالى "[1].

ولذلك أصبح بعض الباحثين في هذه القضية يدورون بين تحريف التعريف، أو إخراج كلام الله تعالى أو كلام رسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ومسلمات العقول من التعريف، وكل هذا لا يستقيم مع قوانين الحدود والتعريفات التي اتفق عليها النظار أو كادوا.

وللتخلص من هذه المعكرات أخذ بعض العلماء وصف التصديق والتكذيب وجعله من جهة المخاطبين والسامعين، فقال: «ما يتطرق إليه

---

(١) الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام (٢/ ٢٠)، وانظر: ابن عثيمين: الأصول من علم الأصول (١/ ١٨).

التصديق أو التكذيب»[1]، قال الغزالي بعد أن ذكره: «وهو أولى من قولهم: يدخله الصدق والكذب؛ إذ الخبر الواحد لا يدخله كلاهما، بل كلام الله تعالى لا يدخله الكذب أصلاً، والخبر عن المحالات لا يدخله الصدق أصلاً»[2].

وقد تنبه الشيخ ابن عثيمين إلى هذه القضية فعرف الخبر بأنه: «الكلام الدائر بين النفي والإثبات من قبل المتكلم، المقابل بالتصديق أو التكذيب من قبل المخاطب»[3].

قلت: ولعل هذا من أجود ما قيل في تعريف الخبر مما وقع عليه بصري؛ وذلك لأمور:

١ـ أنه ربط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي حيث قال: (الكلام)، وهذا أدل على الخبر من الإشارة إليه بالاسم الموصول (ما).

٢ـ أنه جامع لكل ما صح أن يدخل في معنى الخبر، ومن ذلك ـ بل أهمه ـ كلام الله تعالى وكلام رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم ومسلمات العقول.

٣ـ أنه امتنع معه دخول صور الإنشاء في التعريف وذلك بأمرين: أولهما: قوله: (الدائر بين النفي والإثبات) وهذا لا يكون في الإنشاء، وثانيهما قوله: (المقابل بالتصديق أو التكذيب)، والإنشاء لا يقابل بأحدهما، علماً أن

(١) ابن قدامة: روضة الناظر (١/ ٣٤٧).

(٢) الغزالي: المستصفى (٢/ ١٣١)، وشرح الكوكب المنير(٢/ ٢٨٩).

(٣) ابن عثيمين: تقريب التدمرية (١٥).

الجملة الثانية يمكن أن تغني عن الأولى؛ لأن كل ما يتطرق إليه التصديق دائر بين النفي والإثبات.

٤ـ رابعا: في هذا التعريف أدب جليل واحتراس جميل، وذلك بجعل قضية الصدق والكذب متعلقة في جانب المخاطب وليس في جانب الله تعالى أو جانب رسوله الكريم.

وبناء على ما تقدم يكون تعريف الخبر بأنه: الكلام الذي يقابل بالتصديق أو التكذيب من قبل السامع. وأعرف الإنشاء بأنه: الكلام الذي لا يحتمل التصديق أو التكذيب من قبل السامع.

المبحث الأول: استعمال الخبر بمعنى الإنشاء.

ذكرت في التمهيد معنى الخبر والإنشاء لغة واصطلاحاً، وها أنا أشرع بحول الله وقوته في مباحث أبين من خلالها بلاغة القرآن الكريم في استعمال الخبر بمعنى الإنشاء، وأثر دلالة ذلك في الجوانب الفقهية والعقدية واللغوية وغيرها.

المطلب الأول:

قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة، ٢٢٨].

لقد اشتهر في القرآن الكريم استعمال الخبر بمعنى الإنشاء، ومن الآيات التي استعمل فيها الخبر بمعنى الإنشاء قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾، وقد أورد أبو حيان في هذه الآية قولين اثنين:

الأول: أنها أمر لفظاً ومعنى، قال: «وقيل: هو أمر لفظاً ومعنى على إضمار اللام أي: ليتربصن، وهذا على رأي الكوفيين»[(١)].

الثاني: أنها خبر لفظاً أمرٌ معنى، قال: «وصورته صورة الخبر، وهو أمر من حيث المعنى»[(٢)].

قلت: والأظهر ـ والله أعلم القول الثاني ـ لأن فيه إنزالاً للكلام على صورة لا نحتاج معها إلى تقدير محذوف أو مضاف، أضف إلى ذلك ما قدمناه من استعمال العرب لهذا الأسلوب، وهذا ما رجحه جمهور المفسرين[(٣)].

قال الطبري: «فأوجب تعالى ذكره على المرأة إذا صارت مطلقة تربص

(١) أبو حيان: البحر المحيط (٢/ ٤٥٣).

(٢) أبو حيان: البحر المحيط (٢/ ٤٥٣).

(٣) السمين الحلبي: الدر المصون (١/ ٥١٩)، الشوكاني: فتح القدير (١/ ٣١٤)، رشيد رضا: تفسير المنار (٢/ ٣٢٥).

ثلاثة قروء»[1]. وقال: البغوي: «لفظه خبرٌ ومعناه أمرٌ»[2]. وقال ابن كثير: «هذا الأمر من الله سبحانه وتعالى للمطلقات المدخول بهن من ذوات الأقراء، بأن يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء، أي: بأن تمكث إحداهن بعد طلاق زوجها لها ثلاثة قروء؛ ثم تتزوج إن شاءت»[3].

*** فائدة التعبير بالخبر عن الإنشاء في هذا المثال:**

في هذا التعبير فوائد كثيرة، قال الزمخشري: «فإن قلت: فما معنى الإخبار عنهن بالتربص؟ قلت: هو خبر في معنى الأمر. وأصل الكلام: وليتربص المطلقات، وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر، وإشعار بأنه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله، فكأنهن امتثلن الأمر بالتربص، فهو يخبر عنه موجوداً. ونحوه قولهم في الدعاء: رحمك اللهَّ، أخرج في صورة الخبر ثقة بالاستجابة، كأنما وجدت الرحمة فهو يخبر عنها»[4].

وقال صاحب المنار: «وأُورد الْحكم بلَفْظ الْخبر دون الْأَمر وغيره من ضروب الْإِنشاء - كقوله: كتب على المطلقات كذَا - لتأْكِيده والاهتمامِ به كأَنَّه يقول: إِنّ هذا التربص واقع كذلك لا محالة كما يقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني في هذا النوع من الإسناد الخبري في مقام الأمر، فعندما يقال: (المطلقات) يلتفت ذهن السامع ويكون متهيئاً لسماع ما يقال عنهن. فإذا

---

(١) الطبري: جامع البيان (٤/ ٥١٥). شاكر

(٢) البغوي: معالم التنزيل (١/ ٢٦٧)

(٣) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم (١/ ٦٠٦).

(٤) الزمخشري: الكشاف (١/ ٢٧٠).

قيل: (يتربصن بأنفسهن) الخ ـ وفيه الإسناد والحكم ـ يتقرر عنده أنه مأمور به أمراً مؤكداً، كأنه قال: إننا أمرناهن بذلك وفرضناه عليهن فامتثلن الأمر وجرين عليه بالاستمرار حتى صار شأناً من شئونهن اللازمة لهن لا ينصرفن عنه، بل لا يخطر في البال مخالفتهن له. وليس في الأمر بصيغته ما يفيد هذا التأكيد والاهتمام؛ لأن المأمور بالشيء قد يمتثل وقد يخالف، وهذا الضرب من التعبير معهود في التنزيل في مقام التأكيد والاهتمام يقع في الكتاب مواقعه لا يعدوها، ولا يخفى ذلك على من طعم البلاغة وذاقها»[1].

ومما تقدم يمكنني أن أستخلص من التعبير بالخبر في مقام الإنشاء في الآية الفوائد الآتية:

١ـ تأكيد الأمر والاهتمام به.

٢ـ الإشعار بأن هذا الأمر مما تجب العناية به.

٣ـ بيان حال المؤمنين الصادقين، وذلك أنهم إذا جاءهم الأمر من الله تبارك وتعالى امتثلوا.

كل هذا يمكن استخلاصه من التعبير عن الإنشاء بصيغة الخبر دون الأمر الصريح، وفي الآية لفتات أخرى، منها: بناء الجملة على الابتداء. قال الزمخشري: «وبناؤه على المبتدأ مما زاده أيضاً فضل تأكيد، ولو قيل: «ويتربص المطلقات»، لم يكن بتلك الوكادة»[2].

---

(١) رشيد رضا: تفسير القرآن (٢/ ٢٩٥).

(٢)) الزمخشري: الكشاف (١/ ٢٧٠).

وقال أبو حيان: «وهو كلام حسن، وإنما كانت الجملة الابتدائية فيها زيادة توكيد على جملة الفعل والفاعل لتكرار الاسم فيها مرتين: إحداهما بظهوره، والأخرى بإضماره [١]، وجملة الفعل والفاعل يذكر فيها الاسم مرة واحدة، وقال في ري الظمآن [٢]: زيد فعل يستعمل في أمرين: أحدهما: تخصيص ذلك الفعل بذكر الأمر، كقولهم: أنا كتبت في المهمّ الفلاني إلى السلطان، والمراد دعوى الانفراد. الثاني: أن لا يكون المقصود ذلك، بل المقصود أن تقديم المحدث عنه بحديث آكد لإثبات ذلك الفعل له، كقولهم: هو يعطي الجزيل، لا يريد الحصر، بل المراد أن يحقق عند السامع أن إعطاء الجزيل دأبه»[٣].

المطلب الثاني:

قوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾، [البقرة، ٢٣٣].

من الآيات التي ذكر المفسرون فيها استعمال الخبر بمعنى الإنشاء قوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾،

---

(١)) يقصد أبو حيان هنا أن الجملة لو بدأت بالفعل لكان تركيبها: (ويتربص المطلقات)، أما لو بنيت على الابتداء لكان تقديرها: (والمطلقات يتربص المطلقات)، فيكون الفاعل مذكورا مرتين، وهذا هو مكمن القوة في صياغة الجملة على هذا النحو.

(٢)) ري الظمآن في تفسير القرآن، صاحبه محمد بن أبي الفضل السلمي المرسي، كما صرح بذلك أبو حيان نفسه في (١/ ٤٠٩)، عالم أديب وله (التفسير الأوسط) وكتب أخرى.

(٣)) أبو حيان: البحر المحيط (٢/ ٤٥٣).

وقد نحى المفسرون فيها منحيين:

الأول: أنها خبر بمعنى الخبر، قال في المنار: «وزعم بعضهم أنه خبر على بابه، أي: إن شأن الوالدات ذلك»[1].

الثاني: أنها خبر بمعنى الإنشاء، بمعنى أن الله تعالى أمر الوالدات أن يرضعن أولادهن حولين كاملين. وقد ذكر ذلك جمهرة من المفسرين، إلا أنهم اختلفوا في هذا الأمر على أقوال:

القول الأول: أنه يفيد الوجوب، قال في المنار: «والظاهر أن الأمر للوجوب مطلقاً، فالأصل أنه يجب على الأم إرضاع ولدها، واختاره الأستاذ الإمام [2]، يعني إن لم يكن هناك عذر مانع من مرض ونحوه، ولا يمنع الوجوب جواز استئجار الظئر عنها مع أمن الضر؛ لأن هذا الوجوب للمصلحة لا للتعبد، فهو كالنفقة على القريب بشرطها، فإذا اتفق الوالدان على استئجار ظئر، ورأيا أنها تقوم مقام الوالدة فلا بأس»[3].

الثاني: أنه يفيد الاستحباب، قال الرازي: «هذا الأمر ليس أمر إيجاب، ويدل عليه وجهان الأول: قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ [الطلاق: ٦]، ولو وجب عليها الرضاع لما استحقت الأجرة، والثاني: أنه تعالى قال بعد ذلك: ﴿ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَىٰ ﴾[الطلاق: ٦] وهذا

(١) رشيد رضا: تفسير المنار (٢/ ٣٢٥)

(٢) هو الإمام محمد عبده شيخ رشيد رضا، وقد أخذ عنه كثيرا في طريقته ومنهجه، وليس هذا موضع بسط ما انتقده العلماء عليه.

(٣) رشيد رضا: تفسير المنار (٢/ ٣٢٥).

نص صريح»[١].

القول الثالث: أنه يفيد الوجوب لقسم من الوالدات والاستحباب لقسم آخر، قال القرطبي: «﴿يُرْضِعْنَ﴾ خبر معناه الأمر على الوجوب لبعض الوالدات، وعلى جهة الندب لبعضهن على ما يأتي، وقيل هو خبر عن المشروعية»[٢].

وقال ابن عطية: «خبر معناه الأمر على الوجوب لبعض الوالدات، والأمر على جهة الندب والتخيير لبعضهن، فأما المرأة التي في العصمة فعليها الإرضاع، وهو عرف يلزم، إذ قد صار كالشرط، إلا أن تكون شريفة ذات ترفه فعرفها أن لا ترضع وذلك كالشرط،...، وأما المطلقة طلاق بينونة فلا رضاع عليها، والرضاع على الزوج إلا أن تشاء هي، فهي أحق به بأجرة المثل، هذا مع يسر الزوج، فإن كان معدماً لم يلزمها الرضاع إلا أن يكون المولود لا يقبل غيرها فتجبر حينئذ على الإرضاع، ولها أجر مثلها في يسر الزوج»[٣].

هذا وقد نحى ابن عاشور منحى آخر في تفسير هذه الآية، حيث رأى أنها تتكلم على حق من حقوق المرأة وليست عن حقوق الطفل، فقال:

---

(١) الرازي: مفاتيح الغيب (٦/ ١٠٠)

(٢) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (٣/ ١٦١).

(٣) ابن عطية: المحرر الوجيز (١/ ٣١١). وأنبه هنا إلى أن مراد ابن عطية من قوله: (خبر معناه الأمر) أي: خبر معناه الإنشاء، ولا يقصد بالأمر طلب فعل الشيء على صفة الإلزام، بل مراده الأمر الذي هو مقابل الخبر.

«وجملة ﴿ يُرۡضِعۡنَ ﴾ خبر مراد به التشريع، وإثبات حق الاستحقاق، وليس بمعنى الأمر للوالدات والإيجاب عليهن؛ لأنه قد ذكر بعد أحكام المطلقات، ولأنه عقب بقوله: ﴿ وَإِنۡ أَرَدتُّمۡ أَن تَسۡتَرۡضِعُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا سَلَّمۡتُم مَّآ ءَاتَيۡتُم بِٱلۡمَعۡرُوفِۗ ﴾ فإن الضمير شامل للآباء والأمهات على وجه التغليب...، فلا دلالة في الآية على إيجاب إرضاع الولد على أمه، ولكن تدل على أن ذلك حق لها، وقد صرح بذلك في سورة الطلاق بقوله: ﴿ وَإِن تَعَاسَرۡتُمۡ فَسَتُرۡضِعُ لَهُۥٓ أُخۡرَىٰ ﴾ [الطلاق: ٦]، ولأنه عقب بقوله: ﴿ وَعَلَى ٱلۡمَوۡلُودِ لَهُۥ رِزۡقُهُنَّ وَكِسۡوَتُهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ ﴾ وذلك أجر الرضاعة، والزوجة في العصمة ليس لها نفقة وكسوة لأجل الرضاعة، بل لأجل العصمة»[1].

قلت: ما أورده ابن عاشور من ثبات حق المرأة في إرضاع ولدها لا يتنافى مع طلب ذلك منها وجوباً أو استحباباً، والذي يظهر لي أن أسلوب الآية يتناسق ويتوافق مع الطلب من المرأة إرضاعَ ولدها أكثر من كون ذلك حقاً لها، وهذا هو ظاهر العبارة التي بدأ بها ابن عاشور حين قال: (خبر مراد به التشريع). وعلى كل حال فإني لا أظن ابن عاشور يريد بقوله (تشريع) غير الأمر؛ لأنه هو القسيم الوحيد للخبر، وهو عين موضوعنا وقضيتنا.

فانظر رحمك الله كيف كان أثر استعمال الخبر بمعنى الإنشاء على الخلاف الفقهي في مسألتي العدة والرضاع، أضف إلى ذلك أمثلة كثيرة كان لهذا الاستعمال أثره الواضح في تحديد المراد منها.

(١) ابن عاشور: التحرير والتنوير (٢/ ٤٠٩).

المبحث الثاني: استعمال الإنشاء بمعنى الخبر

ذكرت في المبحث الأول استعمال الخبر بمعنى الإنشاء، وسأذكر هنا استعمال الإنشاء بمعنى الخبر، فهو أسلوب يمثل جانباً مهماً من جوانب بلاغة القرآن الكريم، وحتى لا يطول البحث أقتصر على الآتي:

المطلب الأول:

قوله تعالى: ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ [التوبة، ٨٢].

اختلف المفسرون في المراد من هذا الأمر في الآية الكريمة على أقوال:

الأول: أن هذا خبر عن حال المنافقين في الدنيا والآخرة. قال ابن عطية: "وقال ابن عباس وأبو رزين والربيع بن خثيم وقتادة وابن زيد قوله: ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا ﴾ إشارة إلى مدة العمر في الدنيا، وقوله: ﴿ وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ﴾ إشارة إلى تأبيد الخلود في النار، فجاء بلفظ الأمر ومعناه الخبر عن حالهم"[(١)].

وقال القاسمي: "﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا ﴾ أي: ضحكاً قليلاً، أو زماناً قليلاً، غايته مدة حياتهم ﴿ وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ﴾ أي: بكاءً، أو زماناً كثيراً، بعد الموت، أبد الآباد"[(٢)]. وعلى هذا القول يكون الأمر هنا بمعنى الخبر.

---

(١) ابن عطية: المحرر الوجيز (٣/ ٦٦).

(٢) القاسمي: محاسن التأويل (٥/ ٤٦٩)

وفي فائدة استعمال الإنشاء مكان الخبر في هذا الموطن يقول الألوسي: «وإخراجه في صورة الأمر للدلالة على تحتم وقوع المخبر به، وذلك لأن صيغة الأمر للوجوب في الأصل والأكثر، فاستعمل في لازم معناه أو لأنه لا يحتمل الصدق والكذب بخلاف الخبر، كذا قرره الشهاب ثم قال: فإن قلت: الوجوب لا يقتضي الوجود وقد قالوا: إنه يعبر عن الأمر بالخبر للمبالغة لاقتضائه تحقق المأمور به فالخبر آكد وقد مر مثله فما باله عكس. قلت: لا منافاة بينهما كما قيل؛ لأن لكل مقام مقالاً والنكت لا تتزاحم، فإذا عبر عن الأمر بالخبر لإفادة أن المأمور لشدة امتثاله كأنه وقع منه ذلك وتحقق قبل الأمر كان أبلغ، وإذا عبر عن الخبر بالأمر لإفادة لزومه ووجوبه كأنه مأمور به أفاد ذلك مبالغة من جهة أخرى»[1].

القول الثاني: أنه أمر بمعنى الخبر، لكن الضحك والبكاء يكونان في الآخرة، قال الشوكاني: «هذان الأمران معناهما الخبر، والمعنى: فسيضحكون قليلاً، ويبكون كثيراً، وإنما جيء بهما على لفظ الأمر، للدلالة على أن ذلك أمر محتوم لا يكون غيره»[2].

القول الثالث: وهو قريب من القولين السابقين ولكنه جعل الضحك والبكاء في الدنيا، قال صاحب المنار: «في هذا الأمر بقلة الضحك وكثرة البكاء وجوه: أحدها - وهو المختار عندنا - أن هذا هو الأجدر بهم، بل الواجب عليهم بحسب ما تقتضيه حالهم، وتستوجبه جريمتهم، لو كانوا

---

(١) الألوسي: روح المعاني (٥/ ٣٤٠)

(٢) الشوكاني: فتح القدير (٣/ ٣٨٨)، وانظر أبو حيان: البحر المحيط (٥/ ٤٧٥).

يفقهون ما فاتهم بالتخلف والخلاف من أجر، وما سيحملون في الآخرة من وزر، وما يلاقون في الدنيا من خزي وضر، فهو خبر في صيغة أمر، نكتته أنه أمر مبني على واجب مقرر» [١].

القول الرابع: أن الأمر هنا أمر تكوين، قال في المنار: «وقال بعضهم: إن الأمر هنا للتكوين، كقوله تعالى: ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴾ [العلق،١]، أي: كن قارئاً بعد إذ كنت أمياً باسم الله مبلغاً عنه،...، والمعنى على هذا: فليكونوا بقدرتنا وتقديرنا قليلي الضحك كثيري البكاء؛ لأن سبب سرورهم وفرحهم بتخلفهم ونفاقهم قد زال، وأعقبهم الفضيحة والنكال» [٢].

والذي يظهر أن في الأقوال التي تثبت ضحك الكفار في الآخرة نظراً؛ وذلك أنه لم يرد عنهم الضحك في مواقف يوم القيامة، وذلك أنهم لا يلاقون هناك إلا الذل والهوان والعذاب والصغار، والضحك لا يتناسب مع هذا كله، وعليه فالذي أرجحه أن الإنشاء في هذا الموطن مراد به الخبر، وأن الضحك هو ضحكهم في الدنيا، ويناسبه وصفه بالقلة التي هي عنوان الانقطاع، كما أن البكاء في الآخرة الدائمة وهو المناسب لوصف الكثرة.

---

(١) رشيد رضا: تفسير المنار (١٠/ ٤٩١)

(٢) رشيد رضا: تفسير المنار (١٠/ ٤٩٢).

المطلب الثاني:

قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾[مريم،٧٥].

من الآيات التي ورد فيها الإنشاء بمعنى الخبر قوله تعالى: (قُل مَن كانَ فِي الضَّلالَةِ فَليَمدُد لَهُ الرَّحمنُ مَدًّا)، وقد اشتهر في تفسير هذه الآية وجهان:

الأول: أن الإنشاء في الآية على بابه والمراد منه الدعاء، قال الألوسي: «وقيل: المراد الدعاء بالمد إظهارا لعدم بقاء عذر بعد هذا البيان الواضح، فهو على أسلوب ﴿ رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ ﴾ [يونس: ٨٨] إن حمل على الدعاء»[1].

وعليه فيكون معنى الآية: (قل يا نبي الله صلى الله عليه وسلم لهؤلاء المشركين الذين ادعوا أنهم خير منكم، وأن الدليل على ذلك أنهم خير منكم مقاما وأحسن منكم نديا: من كان منا ومنكم في الضلالة – أي الكفر والضلال عن طريق الحق – فليمدد له الرحمن مدا) [2]، قال الشنقيطي: «وعلى ذلك التفسير، فصيغة الطلب المدلول عليها باللام في قوله: ﴿ فَلْيَمْدُدْ ﴾ على بابها، وعليه فهي لام الدعاء بالإمهال في الضلال على الضال من الفريقين، حتى يرى ما يوعده من الشر وهو على أقبح حال من الكفر والضلال»[3].

(١) الألوسي: روح المعاني (٨/ ٤٤٢).

(٢) الشنقيطي: أضواء البيان (٣/ ٤٨٧).

(٣) المرجع السابق.

الثاني: أن الإنشاء هنا بمعنى الخبر، قال الألوسي: «﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ أي: يمد سبحانه له ويمهله بطول العمر وإعطاء المال والتمكن من التصرفات، فالطلب في معنى الخبر، واختير للإيذان بأن ذلك مما ينبغي أن يفعل بموجب الحكمة لقطع المعاذير كما ينبئ عنه قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ ﴾ [فاطر: ٣٧]، فيكون حاصل المعنى من كان في الضلالة فلا عذر له فقد أمهله الرحمن ومد له مدا، وجوز أن يكون ذلك للاستدراج، كما ينطق به قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا ﴾[آل عمران: ١٧٨]، وحاصل المعنى: من كان في الضلالة فعادة اللهّ تعالى أن يمد له ويستدرجه ليزداد إثماً»(١).

وقال الشنقيطي: « إن صيغة الطلب في قوله: ﴿ فَلْيَمْدُدْ ﴾ يراد بها الإخبار عن سنة الله في الضالين، وعليه فالمعنى: أن الله أجرى العادة بأنه يمهل الضال ويملي له فيستدرجه بذلك حتى يرى ما يوعده، وهو في غفلة وكفر وضلال» (٢).

والذي يظهر والله أعلم أن الوجه الثاني أوفق بمعنى الآية؛ وذلك لأمور أولها: أن دعاء الله بأن يزيد الضالين والفاسقين ويمدهم في هذه الدنيا أمر لا يقبله الشرع من وجهة نظري، فالناس قسمان: إما مهتدون، وهؤلاء

(١) الألوسي: روح المعاني (٨/ ٤٤٢).

(٢) الشنقيطي: أضواء البيان (٣/ ٤٨٨)

ندعو الله لهم أن يثبتهم على الهدى ويزيدهم منه. وإما ضالون ندعو الله تعالى أن يهديهم إلى الطريق المستقيم، هذا أولاً.

وثانيها: أن ما ذكره المفسرون في حكمة استعمال الإنشاء على بابه هنا من قطع العذر وإقامة الحجة بهذا الفهم لا يستقيم مع أوامر الدين وسماحة الإسلام؛ وذلك أننا نقيم الحجة وندعو الناس إلى الهداية من أجل إنقاذهم وإبعادهم عن عذاب الله تعالى وعقابه، لا من أجل أن نزيد من عذابهم، وهذا ما تتابعت عليه الرسل وأنزلت من أجل تحقيقه الكتب.

وهذا خطأ موجود ـ للأسف ـ عند بعض الدعاة، ناتج عن فهم غير صحيح لقضية إقامة الحجة ينبغي أن يصحح، وها هو رسولنا الكريم كم كان يتأثر على أولئك القوم الذين تركوا دعوته وتنكبوا الطريق، حتى أنزل الله النهي عن إهلاك النفس بسبب رفضهم وجحودهم دعوته. قال الله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ إِن لَّمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ أَسَفًا ﴾ [الكهف،٦]، وقال أيضاً: ﴿ لَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ أَلَّا يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ ٣ ﴾ [الشعراء،٣].

وأما ما ورد من قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ لِيَزۡدَادُوٓاْ إِثۡمٗا ﴾ فليس مراد الله تعالى من ذلك طلب زيادة الإثم منهم؛ لأنه تعالى يكره ذلك ولا يرضاه وهو القائل عن نفسه: ﴿ إِن تَكۡفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمۡۖ وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ وَإِن تَشۡكُرُواْ يَرۡضَهُ لَكُمۡۗ ﴾ [الزمر، ٧]، ولكن هذا بيان لحالهم وهم غارقون في الكفر أو المعاصي، فكلما مد الله تعالى في عمرهم كلما ازدادوا في

معاصيهم وبعدهم عن الله تعالى فازدادت سيئاتهم، وهذا هو الذي يتوافق مع الأصول العقدية العامة التي تحدد بكل دقة ووضوح شريعة الله تعالى في دعوة الخلق إلى الحق تبارك وتعالى.

ومما يدل على رجاحة هذا الوجه كثرة الآيات التي تبين أن إمهال الله للظالمين هي سنة من سنن الله تعالى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟ بِمَآ أُوتُوٓا۟ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴾[الأنعام،٤٤].

والنكتة في استخدام الإنشاء بمعنى الخبر هنا ما ذكره الزمخشري في تفسيره حيث قال: أَيْ: مَدَّ لَهُ الرَّحْمَنُ، يَعْنِي أَمْهَلَهُ وَأَمْلَى لَهُ فِي الْعُمْرِ، فَأُخْرِجَ عَلَى لَفْظِ الْأَمْرِ إِيذَانًا بِوُجُوبِ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ مَفْعُولٌ لَا مَحَالَةَ، كَالْمَأْمُورِ بِهِ الْمُمْتَثَلِ لِتَنْقَطِعَ مَعَاذِيرُ الضَّالِّ، وَيُقَالُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: ﴿ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ ﴾[فاطر،٣٧][(١)].

(١)) الزمخشري: الكشاف (٣/ ٣٧).

المبحث الثالث: أثر اختلاف القراءة في اختلاف دلالة حمل الآية على الإنشاء أو الخبر.

من المعلوم لدى كل منصف أن القرآن الكريم قد وصل إلى سدرة البلاغة ومنتهى الفصاحة، فلو قلبت بصرك لرأيت بلاغته في كل آية، بله في كل جملة وكلمة. ومن أنواع بلاغته التي لا تحصى أن الكلمة الواحدة في الآية الواحدة قد تأتي بقراءتين تؤدي كل منهما معنى غير الذي تؤديه الثانية، ومن تلك التقاسيم أن الكلمة الواحدة تقرأ على قراءتين، تكون في إحداهما بمعنى الخبر وفي الأخرى بمعنى الإنشاء، وبيان هذا النوع من بلاغة القرآن الكريم وتجليته في المطالب الآتية:

المطلب الأول:

قوله تعالى: ﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٞ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦۚ ﴾ [البقرة،٢٣٣].

جاءت هذه الآية بقراءتين:

القراءة الأولى: لا تضارُّ، بالضم، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب [(١)]. قال الزمخشري: «وقرئ: (لا تُضَارُّ) بالرفع على الإخبار، وهو يحتمل البناء للفاعل والمفعول، وأن يكون الأصل: تضارر بكسر الراء، وتضارر بفتحها»[(٢)].

---

(١) أبو عمرو الداني: التيسير (٦٤). وابن الجزري: تحبير التيسير (٣٠٥)

(٢) الزمخشري: الكشاف (١/ ٢٨٠).

وقال ابن عطية: «وقرأ أبو عمرو وابن كثير وأبان عن عاصم (لا تضار) بالرفع في الراء، وهو خبر معناه الأمر، ويحتمل أن يكون الأصل (تضارِر) بكسر الراء الأولى فوالدة فاعل، ويحتمل أن يكون (تضارَر) بفتح الراء الأولى، فوالدة مفعول لم يسم فاعله، ويعطف مولود له على هذا الحد في الاحتمالين»[1].

وقد اختلف المفسرون في تفسير المضارة هنا، وكان اختلافهم من باب التنوع لا التضاد، وقد جمع الألوسي مجمل كلامهم فقال: «والمضارة مفاعلة من الضرر، والمفاعلة: إما مقصودة والمفعول محذوف، أي: تضار والدة زوجها بسبب ولدها، وهو أن تعنف به، وتطلب ما ليس بعدل من الرزق والكسوة، وأن تشغل قلبه بالتفريط في شأن الولد، وأن تقول بعد أن ألفها الصبي اطلب له ظئرا مثلا. ولا يضار مولود له امرأته بسبب ولده بأن يمنعها شيئاً مما وجب عليه من رزقها وكسوتها، أو يأخذ الصبي منها وهي تريد إرضاعه، أو يكرهها على الإرضاع. وإما غير مقصودة والمعنى: لا يضر واحد منهما الآخر بسبب الولد»[2].

القراءة الثانية: لا تضارَّ بالفتح، وهي قراءة الجمهور[3]، وتكون اللام هنا ناهية، والمعنى أن الله تعالى ينهى الأب والأم عن أن يضر أحدهما الآخر

(١) ابن عطية: المحرر الوجيز (١/ ٣١٢).

(٢) الألوسي: روح المعاني (١/ ٥٤٠).

(٣) أبو عمرو الداني: التيسير (٦٤). وابن الجزري: تحبير التيسير (٣٠٥)، وأبو جعفر قرأها بإسكان الراء وتخفيفها.

بسبب ولدهما، أو أن الله تعالى ينهى الأبوين عن أن يضروا بالولد قصداً لإضرار كل واحد منهما بالآخر.

والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن قراءة النفي بينت الأصل والمفروض من أخلاق الآباء والأمهات، من أن طبيعتهم البشرية وما خلقهم الله تعالى عليه من صفات الرحمة وحنان الأبوة والأمومة تقتضي عدم المضارة. أما القراءة الثانية فقد أشارت إلى الواقع، فالله تعالى هو الخالق العليم بخلقه يعلم أن أناساً سيخرجون عن هذه الطبيعة، فجاءت قراءة النهي لتحذرهم من هذا الفعل الشنيع المخالف للفطرة والجبلة التي جبل الله الناس عليها. وحقاً، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

المطلب الثاني:

قوله تعالى: ﴿ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى ﴿٣١﴾ وَأَشْرِكْهُ فِىٓ أَمْرِى ﴿٣٢﴾ ﴾ [طه،٣١ـ٣٢].

ومن الآيات التي وردت فيها قراءتان إحداهما تفيد الخبرية والأخرى تفيد الإنشاء، قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: **﴿ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى ﴿٣١﴾ وَأَشْرِكْهُ فِىٓ أَمْرِى ﴿٣٢﴾ ﴾** وقد جاءت هذه الآية بقراءتين:

القراءة الأولى: وهي قراءة الجمهور بصيغة الدعاء في فعليّ: **﴿ ٱشْدُدْ ﴾** و**﴿ وَأَشْرِكْهُ ﴾**[1]، والمعنى على هذه القراءة سؤال موسى عليه السلام ربه أن يجعل هارون معيناً له في أعمال دعوته وأن يشركه في أمر الرسالة.

---

(١) ابن مجاهد: السبعة في القراءات (٤١٨).

قال الطبري: «يقول تعالى ذكره مخبراً عن موسى أنه سأل ربه أن يشدد أزره بأخيه هارون. وإنما يعني بقوله: ﴿ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى ﴾ قوّ ظهري، وأعني به، يقال منه: قد أزر فلان فلاناً: إذا أعانه وشدّ ظهره.... وقوله: ﴿ وَأَشْرِكْهُ فِىٓ أَمْرِى ﴿٣٢﴾ ﴾ يقول: واجعله نبياً مثل ما جعلتني نبياً، وأرسله معي إلى فرعون»[1].

القراءة الثانية: وهي قراءة ابن عامر وذلك بفتح الألف في (أشدد)، وضمها في (أشركه) [2]، فالهمزتان هنا همزتا قطع، والصيغة هنا صيغة متكلم، ويكون الفعلان هنا مجزومين في جواب الدعاء كما جزم في قوله: (يفقهوا قولي).

وبهذا نعرف كيف تغير نوع الجملة من الإنشاء إلى الخبر بتغير القراءة. فانظر إلى بلاغة القرآن الكريم وروعته، كيف تنوعت أساليبه تبعاً لتنوع قراءاته، بما يناسب اختلاف عقول البشر واختلافهم في تلقي المؤثرات النفسية والإفادة منها.

ومما يجدر ذكره أن بعض المفسرين قد ردوا القراءة الدالة على معنى الخبرية ولم يقبلوها، ووجدت لهم دليلين اثنين على ردها:

الأول: ما ذكره الطبري من كونها مخالفة لقراءة الحجة، قال: «وذكر عن عبد الله بن أبي إسحاق أنه كان يقرأ: ﴿ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى ﴾ بفتح الألف من

---

(١) جامع البيان: الطبري (١٨/ ٣٠١).

(٢) ابن مجاهد: السبعة في القراءات (٤١٨).

أشدد ﴿ وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي ﴿٣٢﴾ ﴾ بضم الألف من أشركه، بمعنى الخبر من موسى عن نفسه أنه يفعل ذلك، لا على وجه الدعاء، وإذا قرئ ذلك كذلك جزم أشدد وأشرك على الجزاء، أو جواب الدعاء، وذلك قراءة لا أرى القراءة بها، وإن كان لها وجه مفهوم، لخلافها قراءة الحجة التي لا يجوز خلافها» [1].

قلت: وهذا الكلام فيه نظر كبير من الطبري رحمه الله، وذلك أن القراءة ثبتت عن ابن عامر وهو أحد القراء الذين تلقت الأمة قراءتهم بالقبول، ولا يعني مخالفته لقراءة الباقين أنها قراءة مرفوضة، وهذا كثير معروف في علم القراءات فالتفرد بالقراءة لا يضيرها من قريب ولا من بعيد.

الثاني: ما ذكره القرطبي عن النحاس حيث قال: «وهذه القراءة شاذة بعيدة؛ لأن جواب مثل هذا إنما يتخرج بمعنى الشرط والمجازاة، فيكون المعنى: إن تجعل لي وزيراً من أهلي أشدد به أزري، وأشركه في أمري. وأمره النبوة والرسالة، وليس هذا إليه ﷺ فيخبر به، إنما سأل الله عز وجل أن يشركه معه في النبوة»[2].

قلت: وهذا الكلام من النحاس فيه نظر، وقد أجاب عنه الألوسي فقال: «وليس المراد بالأمر على القراءة السابقة الرسالة؛ لأن ذلك ليس في يد موسى عليه السّلام بل أمر الإرشاد والدعوة إلى الحق» [3].

---

(١) جامع البيان: الطبري (١٨/ ٣٠١).

(٢) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (١١/ ١٩٤).

(٣) الألوسي: روح المعاني (٨/ ٤٩٨).

وما ذكره الألوسي هو الصواب، فإنه يستحيل على موسى عليه السلام أن يجعل أمر رسالة هارون أخيه بيده، وهذا لا يخالف مقتضى الإشراك في أمر موسى عليه السلام؛ لأن كلمة (أمري) ليست قاصرة في معناها على النبوة فحسب، بل إنها صالحة لأمر الرسالة وأمر الدعوة، وهنا تظهر بلاغة القرآن الكريم، وروعة تعبيراته، فانظر كيف تنوعت المعاني تبعاً لاختلاف القراءة، ثم كيف جاء التعبير بقوله: (أمري) ليتناسب ويتناسق مع اختلاف الجملة خبراً وإنشاءً.

المبحث الرابع: أثر استعمال الخبر بمعنى الإنشاء والإنشاء بمعنى الخبر في الجانب النحوي

من القضايا المهمة في مباحث الخبر والإنشاء الأثر الذي يحدثه معنى الجملة من كونها خبراً أو إنشاء على الجانب النحوي، ولعل هذا المبحث أحد أدلة كثيرة على صحة استعمال الخبر بمعنى الإنشاء والعكس [1]. وأضرب على ذلك مثالين: أحدهما تأثر فيه الإعراب نتيجة استخدام الخبر بمعنى الإنشاء، والثاني تغير الإعراب فيه تبعاً لاستخدام الإنشاء بمعنى الخبر، بما يدل على جلالة لغة القرآن الكريم وعلو شأن فصاحته وبلاغته. وإليك بيان ذلك:

المطلب الأول:

قوله تعالى: ﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٢﴾ ﴾[الصف: ١١-١٢].

اختلف المفسرون في سبب جزم الفعل ﴿ يَغْفِرْ ﴾ في هذه الآية، فمنهم من قال: هي جواب لشرط على تقدير: إن تؤمنوا وتجاهدوا يغفر لكم، ومنهم من قال: استفهام دل عليه الكلام والتقدير: هل تقبلون أن أدلكم، أو: هل تتجرون بالإيمان والجهاد يغفر لكم. ومنهم من قال: هو جواب للاستفهام

---

(١) انظر: الزركشي: البرهان في علوم القرآن (٣/ ٣٤٧).

المذكور، والتقدير: هل أدلكم يغفر لكم. وقيل غير هذا. والذي يهمني هنا ما رجحه جمهور المفسرين من أن ﴿يَغْفِرْ﴾ جواب للأمر، والتقدير: آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا في سبيل الله يغفر لكم ذنوبكم. فيكون الفعلان الخبريان ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ و ﴿وَتُجَٰهِدُونَ﴾ بمعنى الإنشاء، أي: آمنوا وجاهدوا، وهذا هو الشاهد على قضيتنا، وذلك أن استعمال الخبر بمعنى الإنشاء أثّر في الجانب النحوي؛ فلو كان الفعلان على أصل معنييهما لم يسكن آخر ﴿يَغْفِرْ﴾ بل بقي على الرفع الذي هو حركة الفعل المضارع الأصلية.

قال القرطبي: « و ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ عند المبرد والزجاج في معنى «آمنوا»، ولذلك جاء ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ مجزوماً على أنه جواب الأمر» [(١)].

وقال أبو حيان: «فأما توجيه قراءة الجمهور، فقال المبرد: هو بمعنى آمنوا على الأمر، ولذلك جاء ﴿يَغْفِرْ﴾ مجزوما. انتهى. فصورته صورة الخبر، ومعناه الأمر، ويدل عليه قراءة عبد اللهّ، ونظيره قوله: اتقى اللهّ امرؤ فعل خيراً يثب عليه، أي ليتق اللهّ»[(٢)]. وقال ابن عاشور: «ومجيء ﴿يَغْفِرْ﴾ مجزوما تنبيه على أن ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ و ﴿وَتُجَٰهِدُونَ﴾ وإن جاءا في صيغة الخبر فالمراد الأمر؛ لأن الجزم إنما يكون في جواب الطلب لا في جواب الخبر»[(٣)].

(١) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (١٨/ ٨٧)

(٢) أبو حيان: البحر المحيط (١٠/ ١٦٧)، وعبد الله هنا هو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وقراءته هي: (آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا)، وهذه القراءة ليست من القراءات المتواترة.

(٣) ابن عاشور: التحرير والتنوير (٢٨/ ١٧٤).

ـ الفائدة من استعمال الخبر بمعنى الإنشاء في هذا المثال.

ذكر العلماء رحمهم الله تعالى فوائد عدة لاستعمال الخبر بمعنى الإنشاء هنا، أو استخدام الإنشاء بقالب الخبر على حد تعبير آخر، وفي ذلك يقول الشنقيطي: «وقد تقرر في فن المعاني أن الصيغة قد تكون خبرية، والمراد بها الإنشاء لأسباب منها التفاؤل كقولك: رحم الله زيدا، فالصيغة خبرية، والمراد بها إنشاء الدعاء له بالرحمة، ومنها إظهار تأكيد الإتيان بالفعل وإلزام ذلك؛ كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ الآية [الصف، ١٠ـ١١]: أي آمنوا بالله بدليل جزم الفعل في قوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ﴾ الآية [الصف، ١٢]، فهو مجزوم بالطلب المراد بالخبر في قوله تؤمنون بالله أي: آمنوا بالله، يغفر لكم ذنوبكم؛ كقوله ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ﴾ الآية [التوبة،١٤]، وقوله: (تعالوا أتل...) الآية [الأنعام، ١٥١]، ونحو ذلك »[(١)].

وممن عرض لنكتة هذا الاستعمال الزمخشري حيث قال: «وهو خبر في معنى الأمر، ولهذا أجيب بقوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾وتدل عليه قراءة ابن مسعود: (آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا). فإن قلت: لم جيء به على لفظ الخبر؟ قلت: للإيذان بوجوب الامتثال، وكأنه امتثل فهو يخبر عن إيمان وجهاد موجودين. ونظيره قول الداعي: غفر اللهّ لك، ويغفر اللهّ لك:

---

(١) الشنقيطي: أضواء البيان (٥/ ١٣).

جعلت المغفرة لقوّة الرجاء، كأنها كانت ووجدت» [١].

قلت: وقول الزمخشري: " كأنها كانت ووجدت" على ما يريده هو صحيح، والذي يظهر للباحث أن نزول هذه الآية تزامن مع وجود أقوام كثيرين مؤمنين، وكأن في الآية إشارة إلى جزاء هؤلاء المؤمنين والمجاهدين ومدحهم والثناء عليهم وليس فقط التعرض لبيان أهمية الامتثال، وبهذا نكون قد أفدنا من هذا الاستعمال أموراً كثيرة منها:

١ـ الاهتمام بهذا الأمر والاعتناء به.

٢ـ الدلالة على وجود طائفة يؤمنون بالله تعالى وبرسوله الكريم ويجاهدون في سبيله تعالى، وقت نزول هذه الآيات، وفي هذا تسجيل الثناء على الصحابة رضي الله عنهم، على أنهم القدوة المثلى للذين يخلفونهم من بعدهم.

٣ـ بيان جزاء المؤمنين الذين امتثلوا وحققوا الإيمان والذين سيحققون ذلك.

٤ـ حث المحققين لهذه الأوصاف على زيادة الإيمان والثبات عليه، وحث غيرهم على التلبس بالإيمان.

(١) الزمخشري: الكشاف (٤/ ٥٢٧).

المطلب الثاني:

قولـه تعـالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ الحج: ٦٣].

ذكرت في المطلب الأول ما تغير فيه الإعراب تبعاً لاستعمال الخبر بمعنى الإنشاء، وسأذكر في هذا المطلب مثالاً تغير فيها الإعراب تبعاً لاستعمال الإنشاء بمعنى الخبر وهو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾

قال الطبري: «﴿فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ﴾ فرفع، وقد تقدمه قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ وإنما قيل ذلك كذلك لأن معنى الكلام الخبر، كأنه قيل: اعلم يا محمد أن الله ينزل من السماء ماء فتصبح الأرض؛ ونظير ذلك قول الشاعر:

ألم تسأل الربع القديم فينطق... وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق

لأن معناه: قد سألته فنطق».[(١)].

وقال الزمخشري: «فإن قلت: فما له رفع ولم ينصب جوابا للاستفهام؟ قلت: لو نصب لأعطى ما هو عكس الغرض؛ لأنّ معناه إثبات الاخضرار، فينقلب بالنصب إلى نفي الاخضرار، مثاله أن تقول لصاحبك: ألم تر أني أنعمت عليك فتشكر: إن نصبته فأنت ناف لشكره شاك تفريطه فيه، وإن رفعته فأنت مثبت للشكر. وهذا وأمثاله مما يجب أن يرغب له من اتسم

---

(١) الطبري: جامع البيان (١٨/ ٦٧٧) والبيت لجميل بن معمر العذري، وهو من البحر الطويل، انظر: البغدادي خزانة الأدب الكبرى (٨/ ٥٢٧).

بالعلم في علم الإعراب وتوقير أهله».[١].

وقال أبو حيان: «قال ابن عطية: وقوله: ﴿ فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ ﴾ بمنزلة قوله: (فتضحى)، أو تصير عبارة عن استعجالها إثر نزول الماء واستمرارها كذلك عادة، ووقع قوله (﴿ فَتُصْبِحُ ﴾ من حيث الآية خبراً، والفاء عاطفة وليست بجواب؛ لأن كونها جواباً لقوله ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ فاسد المعنى»[٢].

وقد بين أبو حيان كيف يكون المعنى على النصب فاسداً نافياً للاخضرار، وملخص الكلام أن النفي إذا دخل عليه الاستفهام وإن كان يقتضي تقريراً في بعض الكلام فإنه يعامل معاملة النفي المحض في الجواب، ومثاله قوله تعالى: (ألست بربكم، قالوا: بلى)، وكذلك في الجواب بالفاء، إذا أجبت النفي كان على معنيين في كل منهما ينتفي الجواب، فإذا قلت: ما تأتينا فتحدثنا (بالنصب)، فالمعنى أنه يأتي ولا يحدث، أو أنه لا يأتي فكيف يحدث، ومثله تماما المثال الذي بين أيدينا، فلو نصبنا ﴿ فَتُصْبِحُ ﴾ لكان المعنى إثبات الرؤية وانتفاء الاخضرار، وهو غير مراد من الآية، بل هو عكسه.[٣].

فانظر كيف أثر استعمال الإنشاء بمعنى الخبر على المعنى، بل إن القول بأن معنى الآية هنا الخبر هو قول واجب متحقق؛ لئلا نقع في المحظور الذي

(١) الزمخشري: الكشاف (٣/ ١٦٨).

(٢) أبو حيان: البحر المحيط (٧/ ٥٣١).

(٣) انظر: أبو حيان: البحر المحيط (٧/ ٥٣٢).

يقلب معنى الآية من إقرار النعم إلى نفيها وإنكارها.

بقي أن نذكر الفائدة من استعمال المضارع وفي ذلك يقول الزمخشري: «فإن قلت: هلا قيل: فأصبحت؟ ولم صرف إلى لفظ المضارع؟ قلت: لنكتة فيه، وهي إفادة بقاء أثر المطر زمانا بعد زمان، كما تقول: أنعم عليّ فلان عام كذا، فأروح وأغدو شاكرا له. ولو قلت: فرحت وغدوت، لم يقع ذلك الموقع»[1].

ولو فصل الزمخشري كلامه إلى فائدتين لكان أولى، والفائدتان هما:

الأولى: أن اخضرار الأرض ليس بالضرورة أن يكون بعد نزول المطر مباشرة، بل إنه تعقبه مراحل عديدة لتخضر الأرض من بعده.

الثانية: وهي إيجاب تجدد شكر الناس لله تعالى حيناً بعد حين، فهم يشكرونه على نزول المطر، ثم على اخضرار الأرض، ثم على النعم الحاصلة والمترتبة على هاتين النعمتين سواء عرفناها أم لم نعرفها، وهذا ما ألمحت إليه الآية الكريمة باستعمال المضارع في قوله: ﴿ فَتُصْبِحُ ﴾ لأنه يدل على الاستمرار والتجدد. وإذا ربطنا استعمال المضارع في قوله: ﴿ فَتُصْبِحُ ﴾ مع الماضي في قوله: ﴿ أَنزَلَ ﴾ عرفنا أن المطر الواحد قد ينتج اخضرار الأرض أكثر من مرة، فالأرض ربما لا تحتاج لكمية المطر النازلة كلها، بل تأخذ منها بقدر حاجتها، وتفيد من الباقي في دورات أخرى.

---

(١) الزمخشري: (٣/ ١٦٨). وانظر، الرازي: مفاتيح الغيب (٢٣/ ٥٥).

المبحث الخامس: صلوح اللفظ للدلالة على الإنشاء أو الخبر

من كمال بلاغة القرآن الكريم وجمال فصاحته أنه يستعمل كلمات صالحة لأن تكون إنشائية أو خبرية في الوقت نفسه، بما يضفي على الآية اتساعاً في معانيها وإثراء في دلالاتها، كل ذلك في ألفاظ قليلة، وهذا هو ما سماه دراز «القصد في اللفظ والوفاء بحق المعنى» [(١)]، وقد ورد في القرآن الكريم ألفاظ كثيرة تستعمل إنشاءً وخبراً في الآية نفسها، وأكتفي بمثال واحد يؤدي الغرض خشية الإطالة ورجاء الاختصار، وهذا المثال كلمة (ويل)، فأقول:

إن كلمة الويل وردت في القرآن الكريم أكثر من عشرين مرة، معرفة ومنكرة، ومن هذه المواطن: قوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٧﴾ ﴾ [الجاثية، ٧]، وقوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٥﴾ ﴾ [المرسلات، ١٥ و١٩ وغيرها]، وقوله تعالى: ﴿ ويل للمطففين ﴾ [المطففين، ١]، وقوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴿١﴾ ﴾ [الهمزة، ١]، وغيرها.

وقد تتبعت جميع مواطن ورودها في القرآن الكريم فوجدت أنها تصلح لأن تكون خبرية وإنشائية في كل هذه المواطن، وهذا ما صرح به كثير من المفسرين[(٢)]، فعند قوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ

---

(١)) دراز: النبأ العظيم (١٠٩).

(٢)) البغوي: تفسير القرآن (١/ ١١٥)، ابن كثير: تفسير القرآن (١/ ٣١٢).

يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُواْ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًاۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾ [البقرة، ٧٩].

قال الألوسي: « ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾، الويل: مصدر لا فعل له من لفظه، وما ذكر من قولهم: وال مصنوع - كما في البحر - ومثله ويح وويب وويس وويه وعول، ولا يثنى ولا يجمع ويقال ويلة ويجمع على ويلات، وإذا أضيف فالأحسن فيه النصب، ولا يجوز غيره عند بعض، وإذا أفردته اختير الرفع، ومعناه الفضيحة والحسرة. وقال الخليل: شدة الشر، وابن المفضل: الحزن، وغيرهما: الهلكة، وقال الأصمعي: هي كلمة تفجع وقد تكون ترحماً ومنه: ويل أمه مسعر حرب. وورد من طرق صححها الحفاظ عن رسول اللهّ صلى اللهّ تعالى عليه وسلم أنه قال: " الويل واد في جهنم، يهوي به الكافر أربعين خريفاً قبل أن يبلغ قعره "، وفي بعض الروايات "إنه جبل فيها" [(١)]. وإطلاقه على ذلك إما حقيقة شرعية، وإما

(١) حديث: (ويل واد في جهنم)

قال الشيخ شعيب الأرناؤط: (إسناده ضعيف، دارج في روايته عن أبي الهيثم ضعيف. وأخرجه الطبري (١٣٨٧)، وابن أبي حاتم فيما ذكره ابن كثير في "تفسيره" (١/ ١٢١) من طريق يونس، والحاكم (٤/ ٥٩٦)، و البيهقي في "البعث" (٤٦٦) من طريق بحر بن نصر، والحاكم (٢/ ٥٠٧)، والبيهقي (٤٦٥) من طريق أبي عبيد الله احمد بن عبد الرحمن بن وهب، ثلاثتهم عن ابن وهب، بهذا الإسناد. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي!.

وأخرجه نعيم بن حماد في زيادات "الزهد" (٣٣٤)، ومن طريقه البغوي (٤٤٠٩) عن =

مجاز لغوي من إطلاق لفظ الحل على المحل، ولا يمكن أن يكون حقيقة لغوية؛ لأن العرب تكلمت به في نظمها ونثرها قبل أن يجيء القرآن ولم تطلقه على ذلك؛ وعلى كل حال هو هنا مبتدأ خبره (لِلَّذِينَ)، فإن كان علما لما في الخبر فظاهر، وإلا فالذي سوغ الابتداء به كونه دعاء، وقد حول عن المصدر المنصوب للدلالة على الدوام والثبات، ومثله يجوز فيه ذلك لأنه غير مخبر عنه، وقيل: لتخصص النكرة فيه بالداعي كما تخصص سلام في (سلام عليك) بالمسلم فإن المعنى: سلامي عليك، وكذلك المعنى هاهنا: دعائي عليهم بالهلاك ثابت لهم» [1]

قلت: ولا يضر هنا اختلاف الأقوال في معنى الويل من أنه الفضيحة أو الحسرة أو الحزن أو الهلكة أو أشد السوء والشر أو غير ذلك.

= رشدين بن سعد، عن عمرو بن الحارث، به.

وأخرجه أحمد ٣/ ٧٥، والترمذي(٣١٦٤) في التفسير: باب ومن سورة الأنبياء، وأبو يعلى (١٣٨٣) من طريق الحسن بن موسى، والبيهقي في "البعث" (٤٨٧) من طريق كامل، كلاهما عن ابن لهيعة، عن دارج، به. وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث ابن لهيعة، وتعقبه ابن كثير في "تفسيره" ١/ ١٢١ بقوله: " لم ينفرد به ابن لهيعة كما ترى، ولكن الآفة ممن بعده، وهذا الحديث بهذا الإسناد مرفوعاً منكر، والله أعلم).

قلت: ولفظه عند الحاكم، (ويل واد في جهنم يهوي فيه الكافر أربعين خريفا قبل أن يبلغ قعره و الصعود جبل في النار يتصعد فيه سبعين خريفا يهوي منه كذلك أبدا) انظر: كتاب الأهوال، برقم (٨٧٦٤)

(١) الألوسي: روح المعاني (١/ ٣٠٢).

وعند قوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [المرسلات، ١٥] يقول ابن عاشور: " هذه الجملة صالحة لمعنى الخبرية ولمعنى الإنشاء لأن تركيب «ويل له» يستعمل إنشاء بكثرة"[١]. وقال في موطن آخر: «ومثال استعمال المركب المشترك في معنييه قوله تعالى: ﴿ ويل للمطففين ﴾ [المطففين: ١] فمركب ويل له يستعمل خبرا ويستعمل دعاء، وقد حمله المفسرون هنا على كلا المعنيين» [٢]. وقال السمين: «قوله: (وَيْلٌ) مبتدأٌ، سَوَّغ الابتداءَ به كونُه دعاءً»[٣].

ويظهر للباحث أيضاً أن في هذه المواطن دلالة أخرى على أثر استعمال الخبر بمعنى الإنشاء على الجانب اللغوي، وذلك أن خبرية معنى الويل قد صححت الابتداء بالنكرة وسوغته لما يحتمله معناها من الإنشاء.

ومن النظر في كلام المفسرين أجدهم يتفقون على استخدامها بمعنى الإنشاء والخبر، وأما عن وجه استخدامها مبتدأ فإنه إن كان المقصود من (ويل) ما ورد في الآثار من أنه واد في جهنم فهذا ظاهر؛ لأنه يكون علماً ولا بأس في الابتداء به، وإن كان غير ذلك فالذي سوغ الابتداء به فهو كونه دعاءً .

وبهذا المثال أختم هذا البحث الذي أرجو أن يكون شاهداً من شواهد

---

(١) ابن عاشور: التحرير والتنوير (٢٩/ ٣٩٤).

(٢) هذا الكلام ذكره الطاهر في المقدمة التاسعة من المقدمات التي بدأ بها تفسيره التحرير والتنوير وهي: (أن المعاني التي تتحملها جمل القرآن تعتبر مرادة بها)(١/ ٩١).

(٣) السمين الحلبي: الدر المصون (١٠/ ٧١٥).

كثيرة تخدم قضية إعجاز القرآن البياني، والدلالة على أنه كتاب فريد في أسلوبه، متميز في نهجه ولغته، جمع بين دفتيه فصاحة اللفظ وجزالة المعنى وجمال النظم، ليسبق العرب في أساليب كلامهم، حتى بلغ القمة التي لا تنال، والمكانة التي لا ترام لكل من سولت له نفسه أن يأتي بشيء من مثله ولو كان بمقدار أقل أنواع الكلام.

وأين تجد هذا الكم الهائل من الفوائد اللغوية والعقدية والفقهية والعلمية والقصصية والبيانية في كلام استُخدم في غير القرآن؟

الجواب: هو نفس الجواب الذي أيقنه العرب الأقحاح، الذين نظروا في القرآن الكريم نظرة المتبصر العالم الواعي لكل ما يأتي به القرآن، كل ذلك بعين الناقد الحاقد المتربص.

نعم إنه نفس الجواب: كتاب فصلت آيته ثم أحكمت، كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد.

خاتمة البحث:

وألخص فيها النتائج الآتية:

- تعريف الخبر بأنه ما احتمل الصدق والكذب أو بأنه ما احتمل الصدق والكذب لذاته، والإنشاء ما عدا ذلك، تعريف غير صحيح؛ لما يأتي:

١- أنه تعريف غير جامع ولا مانع، لأنه لا يدخل فيه كلام الله ولا كلام رسوله الكريم ولا مسلمات العقول.

٢- أنه يتنافى مع جلالة قدر كلام الله تعالى وكلام رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم، فليس من الجائز ولا من اللائق أن يضمهما تعريف يحمل وصف احتمال الكذب.

- الراجح في معنى الخبر اصطلاحاً هو: الكلام الذي يقابل بالتصديق أو التكذيب من قبل السامع. أما الإنشاء فهو: الكلام الذي لا يحتمل التصديق أو التكذيب من قبل السامع.

- من بلاغة القرآن الكريم استعماله للخبر بمعنى الإنشاء والعكس، والصحيح أن هذا جائز، وليس لمن منعه دليل واضح على منع وجوده في القرآن الكريم.

- الراجح في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة،٢٢٨]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾ [البقرة،٢٣٣] أنهما خبر بمعنى الإنشاء.

- لاستعمال الخبر بمعنى الإنشاء فوائد كثيرة، منها: تأكيد الأمر المخبر عنه،

والإشعار بأنه يجب المسارعة إلى امتثاله، وبيان حال المؤمنين عند سماع الأوامر.

- الصحيح في استعمال الإنشاء بمعنى الخبر أنه جائز وليس في اللغة ولا في الشرع ما يمنع منه، ومن فوائده الدلالة على تحتم وقوع الأمر وأنه مفعول لا محالة.

- تتغير معاني الجمل من حيث الخبر والإنشاء بتغير القراءة، فقد تكون الجملة خبراً في قراءة، وإنشاءً في قراءة أخرى، وأقصد بذلك اختلاف القراءة في كلمة واحدة مخصوصة في الآية.

- للتناوب في استعمال الخبر مكان الإنشاء والعكس أثر على إعراب الجمل والكلمات، وهذا الأثر يصل إلى درجة العوامل النحوية التي تؤثر في معمولاتها.

- من كمال لغة القرآن الكريم استعماله لكلمات تصلح للخبرية والإنشاء في الآية نفسها، أو كلمات تكون خبراً في موطن وإنشاء في مواطن أخرى.

- استعمال الخبر بمعنى الإنشاء والعكس أسلوب بليغ يخدم قضية إعجاز القرآن الكريم، ويترتب عليه كثير من الفوائد العقدية والفقهية والنحوية والقصصية، التي تثري معاني الآيات وتوسع دائرة دلالة اللفظ على المعنى.

المراجع:

- الإتقان في علوم القرآن: السيوطي. تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر – لبنان، ط ١/ ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

ـ الإحكام في أصول الأحكام: الآمدي، تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٤ هـ .

- الأصول من علم الأصول: محمد صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، ط / ١٤٢٦ هـ .

- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين الشنقيطي، دار الفكر، بيروت، ط ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م .

- الإيضاح في علوم البلاغة: الخطيب القزويني، دار إحياء العلوم، بيروت، ط/ ١٩٩٨م .

- البرهان في علوم القرآن: الزركشي محمد بن عبد الله، علق عليه: د. مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.

- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط ١٤٢٠هـ.

- تحبير التيسير في القراءات العشر: ابن الجزري، تحقيق: د. أحمد القضاة، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط١/ ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

- التحرير والتنوير: ابن عاشور محمد الطاهر بن محمد، مؤسسة التاريخ العربي، ط١/ ١٤٢٠هـ،٢٠٠٠م.

- تفسير القرآن الكريم: ابن كثير، تحقيق: سامي محمد سلامة، دار طيبة

للنشر التوزيع، ط٢/ ١٤٢٠هـ،٢٠٠٠م.
- تفسير المنار: محمد رشيد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١٩٩٠م.
- تقريب التدمرية: محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤١٩هـ.
- التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو الداني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/ ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم إطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢/ ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ابن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- الجامع لأحكام القرآن الكريم: القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم اطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- خزانة الأدب ولباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي و إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٩٨م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- روح المعاني: الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري، دار الكتب العلمية، ط/ ١٤١٥هـ.

- روضة الناظر وجنة المناظر: ابن قدامة المقدسي، تحقيق: د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود، ط٢، ١٣٩٩هـ .

- السبعة في القراءات: أبو بكر بن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢/ ١٤٠٠هـ .

- سنن الترمذي: محمد بن عيس الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- شرح الكوكب المنير: ابن النجار، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط٢، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

- الصاحبي في فقه اللغة: ابن فارس القزويني، الناشر: محمد علي بيضون، ط ١/ ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م .

- فتح القدير: الشوكاني، ط/ دار الفكر، بيروت، لبنان.

- الكشاف: الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١٤٠٧هـ .

- لسان العرب: ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط ١ .

- محاسن التأويل: جمال الدين القاسمي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤١٨هـ .

- المحرر الوجيز: ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – لبنان، ط ١/ ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

- المستدرك على الصحيحين: محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤١١ هـ،

١٩٩٠م .

- المستصفى في علم الأصول: أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد سليمان الأشقر، دار الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .

- المسند: الإمام أحمد، تحقيق: السيد أبو المعاطي النوري، عالم الكتب، بيروت، ط١/ ١٤١٩هـ،١٩٩٨ م.

- مسند الإمام احمد بتحقيق أحمد شاكر، دار المعارف، مصر، ١٣٧٤ط/ هـ، ١٩٥٤م.

- معالم التنزيل: البغوي، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة، ط٤، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .

- معجم مقاييس اللغة: ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ط ١٩٧٩م.

- مفاتيح الغيب: فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

- مفردات القرآن: الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار العلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، ط ١٤١٢ هـ.

- النبأ العظيم: محمد عبد الله دراز، دار الثقافة، الدوحة، قطر، ط ١٩٨٥م .